

مَعْيَارُ الْمُحَاسَبَةِ الْمَالِيَّةِ رَقْم (٢٢)

## التَّقْرِيرُ عَنِ الْقِطَاعَاتِ



## المُحتَوَى

الموضوع	رقم الفقرات	رقم الصفحة
التقديم		٧٩٤
نص المعيار	٢٦-١	٧٩٥
١- نطاق المعيار	١	٧٩٥
٢- القطاع التشغيلي	٦-٢	٧٩٥
٣- القطاعات التي تستوجب التقرير عنها	١٠-٧	٧٩٧
٤- متطلبات الإفصاح		٧٩٨
١ / ٤ متطلبات الإفصاح الخاصة	١٥-١١	٧٩٨
٢ / ٤ متطلبات الإفصاح العامة	٢٥-١٦	٧٩٩
٥- تاريخ سريان المعيار	٢٦	٨٠١
اعتماد المعيار		٨٠٢
الملاحق:		
أ- نبذة تاريخية عن إعداد المعيار		٨٠٣
ب- الأحكام الفقهية للتقرير عن القطاعات		٨٠٥
ج- دواعي الحاجة إلى المعيار		٨٠٧
د- أسس الأحكام التي توصل إليها المعيار		٨١٠
هـ- التعريفات		٨١٢



## التَّقديمُ

يهدف معيار التقرير عن القطاعات إلى وضع القواعد التي تحكم إعداد التقارير المالية عن القطاعات، وتشمل معلومات عن أنواع المنتجات والخدمات المختلفة التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة/ المؤسسات)<sup>(١)</sup>، والمناطق الجغرافية المختلفة التي تعمل فيها، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بشأن:

- أ- تقييم فهم أفضل لأداء المنشأة.
- ب- التعرف إلى الموارد الموزعة التي تعتمد عليها معظم أنشطة المؤسسة.
- ج- تقدير أفضل للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والعوائد التي تحققها.
- د- تعزيز شفافية التقارير المالية التي تعدها المؤسسة.

والله ولي التوفيق،،،

---

(١) استخدمت كلمة (المؤسسة/ المؤسسات) اختصارًا عن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتشمل المصارف.

## نَصُّ المِعيّارِ

### ١- نطاق المعيار:

يطبق معيار التقرير عن القطاعات على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل التي تعدّها المؤسسات، بغض النظر عن أشكالها القانونية، أو مواطنها، أو أحجامها.

كما يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات التابعة أو الزميلة في حالة نشر بيانات مالية منفصلة لها. أما إذا تم نشر القوائم المالية للمؤسسات التابعة أو الزميلة مع القوائم المالية للمؤسسة الأم، فيطبق هذا المعيار على القوائم المالية الموحدة فقط.

ويطبق هذا المعيار على المؤسسات بغض النظر عن كون أسهمها خاضعة للتداول العام، أو الخاص، أو في مرحلة الإعداد للتداول العام.

وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل المؤسسة في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار واضطرت المؤسسة للعمل بما يخالفه، فيجب الإفصاح عن ذلك. (الفقرة رقم ١)

### ٢- القطاع التشغيلي:

١ / ٢ القطاع التشغيلي هو جزء من المؤسسة يمكن تمييزه، ويعتبر قطاعاً تشغيلياً بالشروط الآتية:

٢ / ١ / ١ إذا كان يعمل في أنشطة المؤسسة، أو في مجموعة من أنشطة المؤسسة التي تولد عوائد ويترتب عليها مصروفات (بما فيها العوائد والمصروفات المتعلقة بالعمليات المشتركة مع أجزاء أخرى في نفس المؤسسة).

٢ / ١ / ٢ إذا كان يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بصورة دورية من قبل متخذي القرارات في المؤسسة، مثل مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، للتقرير عن توزيع الموارد على القطاع وتقدير أدائه.

٢ / ١ / ٣ إذا توافرت بيانات مالية تمكن من التمييز به. (الفقرة رقم ٢)  
٢ / ٢ يعتبر جزء المؤسسة قطاعاً تشغيلياً حتى قبل أن يولد عائداً إذا كانت أنشطته من شأنها أن تولد عوائد، مثل فترة البدء في التشغيل. (الفقرة رقم ٣)

٢ / ٣ يتم تصنيف وعرض القطاعات التشغيلية إلى قطاعات أعمال وقطاعات جغرافية. قطاع الأعمال هو جزء يمكن تمييزه يقوم بتقديم منتج أو خدمة أو مجموعة من المنتجات، أو الخدمات المرتبطة لها عوائد ومخاطر تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى. القطاع الجغرافي هو جزء يمكن تمييزه يقوم بتقديم منتج أو خدمة في نطاق بيئة اقتصادية معينة، وهو معرض لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي يتعرض لها غيره من الأجزاء التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى. (الفقرة رقم ٤)  
٢ / ٤ يمكن دمج قطاعي أعمال أو أكثر في قطاع أعمال واحد إذا كان هناك تشابه في غالبية العوامل الآتية:

أ- الأداء المالي على المدى الطويل.

- ب- طبيعة المنتجات والخدمات.
  - ج- نوع أو فئة العميل المستخدم للمنتجات أو الخدمات.
  - د- الطرق المستخدمة في توزيع المنتجات أو تقديم الخدمات.
- (الفقرة رقم ٥).
- ٥ / ٢ يمكن دمج قطاعين جغرافيين أو أكثر في قطاع جغرافي واحد إذا كان هناك تشابه في غالبية العوامل الآتية:
- أ- الظروف الاقتصادية والسياسية.
  - ب- العمليات في المناطق الجغرافية المختلفة.
  - ج- القرب المكاني للعمليات. (الفقرة رقم ٦).

### ٣- القطاعات التي تستوجب التقرير عنها:

- ١ / ٣ هما قطاع الأعمال والقطاع الجغرافي اللذان تم تعريفهما في الفقرة رقم (٤)، وتلك القطاعات الناتجة عن دمج قطاعين أو أكثر كما في الفقرة رقم (٥) أو الفقرة رقم (٦)، والقطاعات التي تتجاوز المعدلات المذكورة في الفقرة رقم (٨). (الفقرة رقم ٧).
- ٢ / ٣ يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاع الذي يستوجب التقرير عنه الذي تتوافر فيه إحدى الصفات الكمية الآتية:
- أ- أن يمثل إيراد القطاع ١٠٪ أو أكثر من إجمالي الإيرادات.
  - ب- أو أن تمثل نتيجة أعمال القطاع، من ربح أو خسارة، ١٠٪ أو أكثر من نتيجة كل القطاعات الرابحة مجتمعة، أو نتيجة كل

القطاعات الخاسرة مجتمعة، أيهما أكبر بصفته مبلغًا مطلقًا.

ج- أو أن تمثل موجودات القطاع ١٠٪ أو أكثر من إجمالي موجودات كل القطاعات. (الفقرة رقم ٨).

٣/٣ يمكن للمؤسسة دمج المعلومات عن القطاعات التي تستوجب التقرير عنها، التي لا تتوافر فيها الصفات الكمية المذكورة في الفقرة رقم ٨ لإعداد قطاع منفصل يستوجب التقرير عنه؛ وذلك فقط في حالة توافر أغلبية العوامل المذكورة في الفقرة رقم ٥ أو الفقرة رقم ٦. (الفقرة رقم ٩).

٤/٣ المعلومات عن القطاعات الأخرى التي لا تستوجب التقرير عنها بشكل منفصل يتم تصنيفها تحت بند «أخرى» منفصلة عن البنود الأخرى المشار إليها في الفقرتين رقم ٧ و٨. (الفقرة رقم ١٠).

#### ٤- متطلبات الإفصاح:

##### ١/٤ متطلبات الإفصاح الخاصة:

١/١/٤ يجب الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات لكل قطاع يستوجب التقرير عنه، مع بيان تصنيفهما بحسب بنود قائمة الدخل. ويجب الفصل في التقرير بين الإيرادات من المعاملات لعملاء خارجيين، والإيرادات من المعاملات مع القطاعات الأخرى بالمؤسسة. (الفقرة رقم ١١).

٢/١/٤ يجب الإفصاح عن نتيجة أعمال القطاع لكل قطاع يستوجب التقرير عنه. (الفقرة رقم ١٢).



٣ / ١ / ٤ يجب الإفصاح عن المبلغ المدرج للموجودات لكل قطاع يستوجب التقرير عنه، مع بيان تصنيف هذه الموجودات بحسب بنود قائمة المركز المالي. يجب الإفصاح عن المطلوبات لكل قطاع يستوجب التقرير عنه، مع بيان تصنيف هذه المطلوبات بحسب بنود قائمة المركز المالي. (الفقرة رقم ١٣).

٤ / ١ / ٤ يجب الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أي بند غير اعتيادي من بنود إيرادات القطاع ومصروفاته؛ لتوضيح أداء كل قطاع يستوجب التقرير عنه. (الفقرة رقم ١٤).

٥ / ١ / ٤ يجب أن تعرض المؤسسة مطابقة وتسوية المعلومات التي تم الإفصاح عنها للقطاعات التي تستوجب التقرير عنها، والمعلومات المجمعة في القوائم المالية الموحدة أو القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة. وعند عرض تلك التسوية، يجب مطابقة وتسوية إيرادات القطاع مع إيرادات المؤسسة؛ ويجب تسوية مصروفات القطاع مع مصروفات المؤسسة؛ وتسوية موجودات القطاع مع موجودات المؤسسة، ومطلوبات القطاع مع مطلوبات المؤسسة. (الفقرة رقم ١٥).

#### ٢ / ٤ متطلبات الإفصاح العامة:

١ / ٢ / ٤ يجب الإفصاح عن العوامل التي استخدمت في تحديد هوية القطاع الذي يستوجب التقرير عنه، بما فيها أسس تنظيم القطاعات (مثل ما إذا اختارت الإدارة تنظيم المؤسسة على أساس المنتجات والخدمات، أو المواقع الجغرافية، أو البيئة القانونية، أو القرارات الإدارية، أو مزيج من هذه العوامل)، وعمّا إذا قد تم دمج بعض القطاعات. وفي حالة

عدم وجود بيانات مالية تميز أجزاء المؤسسة، فيجب الإفصاح عن ذلك. (الفقرة رقم ١٦).

٤ / ٢ / ٢ يجب الإفصاح عن أنواع المنتجات والخدمات التي يحصل منها كل قطاع يستوجب التقرير عنه على إيراداته. (الفقرة رقم ١٧).

٤ / ٢ / ٣ يمكن الإفصاح عن الأهداف التشغيلية العامة لكل قطاع عند بداية الفترة التي تستوجب التقرير عنها، مع التعليق على مدى تحقيق هذه الأهداف؛ وذلك إذا لم يتم الإفصاح عن هذه الأهداف في القوائم المالية أو التقارير السنوية. (الفقرة رقم ١٨).

٤ / ٢ / ٤ إذا تم تصنيف قطاع ما قطاعاً يستوجب التقرير عنه لأول مرة في الفترة المالية الحالية فيجب إعادة عرض البيانات القطاعية للفترة السابقة المعروضة لأغراض المقارنة لتعكس القطاع الجديد الذي حدد على أنه قطاع يستوجب التقرير عنه بصفته قطاعاً منفصلاً. (الفقرة رقم ١٩).

٤ / ٢ / ٥ في حالة قيام المؤسسة بتغيير هوية قطاعاتها بشكل يغير القطاعات التي يستوجب التقرير عنها يجب على المؤسسة إعادة تصنيف المعلومات القطاعية الخاصة بالفترة السابقة. (الفقرة رقم ٢٠).

٤ / ٢ / ٦ في حالة قيام المؤسسة بتغيير هوية قطاعاتها ولم تقم بإعادة عرض البيانات القطاعية للفترة السابقة على الأساس الجديد بسبب عدم إمكانية تنفيذ ذلك عملياً يجب على المؤسسة، لغرض المقارنة، التقرير عن البيانات القطاعية طبقاً لكل من الأساس الجديد والأساس القديم المستخدم في تحديد القطاعات؛ وذلك في السنة التي تم فيها تغيير هوية القطاعات. (الفقرة رقم ٢١).

٧ / ٢ / ٤ يجب إعداد بيانات القطاع طبقاً للسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد وعرض القوائم المالية للمجموعة الموحدة و/ أو المؤسسة. (الفقرة رقم ٢٢).

٨ / ٢ / ٤ يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة والتي لها أثر هام نسبياً على التقرير عن القطاعات، ويجب إعادة عرض المعلومات القطاعية الخاصة بفترة سابقة والتي تعرض لأغراض المقارنة، إلا إذا تعذر ذلك عملياً. ويجب أن يتضمن هذا الإفصاح وصفاً لطبيعة التغيير، وأسبابه، وإشارة إلى أن معلومات السنوات السابقة قد أعيد عرضها، أو أن ذلك لم يكن ممكناً من الناحية العملية، وبيان الأثر المالي للتغيير، إذا كان بالإمكان عرضه بطريقة معقولة. (الفقرة رقم ٢٣).

٩ / ٢ / ٤ يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (١) بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. (الفقرة رقم ٢٤).

## ٥- تاريخ سريان المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للفترة المالية التي تبدأ اعتباراً من ١ محرم ١٤٢٦ هـ أو ١ يناير ٢٠٠٥ م. (الفقرة رقم ٢٥).



## اعتماد المعيار

اعتمد مجلس معايير المحاسبة والمراجعة معيار التقرير عن القطاعات، وذلك في اجتماعه رقم (٢٧) المنعقد في ٢٠ و ٢١ جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ = ٨ و ٩ يونيو ٢٠٠٤ م.



## مُلْحَق ( أ )

### نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر مجلس معايير المحاسبة والمراجعة في اجتماعه رقم (١٦) بتاريخ ٨ و ٩ رمضان ١٤١٩هـ و ٢٦ و ٢٧ ديسمبر ١٩٩٨م بجدة في المملكة العربية السعودية إعطاء أولوية لإعداد معيار التقرير عن القطاعات.

وفي شعبان ١٤٢٣هـ = ٩ نوفمبر ٢٠٠٢م تم تكليف مستشار لإعداد الدراسة الأولية عن الجوانب المحاسبية للمعيار.

ناقشت لجنة معايير المحاسبة في اجتماعها رقم (٣٦) المنعقد في ٢٢ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ = ٢٢ يونيو ٢٠٠٣م في مملكة البحرين الدراسة المحاسبية الأولية المتعلقة بالمعيار وأدخلت عليها تعديلات. وناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (٣٧) المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ = ٢٣ يوليو ٢٠٠٣م، الدراسة المحاسبية المعدلة ومسودة مشروع المعيار وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

ناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (٣٨) المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ ١٠ رجب ١٤٢٤هـ = ٧ سبتمبر ٢٠٠٣م، مسودة مشروع المعيار المعدلة، وأدخلت التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات. كما ناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (٣٩) المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ ٢ شعبان

١٤٢٤هـ = ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣م، مسودة مشروع المعيار المعدلة وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

ناقشت اللجنة الشرعية للمعايير مسودة مشروع المعيار في اجتماعها رقم (٨) المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ ١٠ شعبان ١٤٢٤هـ = ٦ أكتوبر ٢٠٠٣م وأدخلت عليها التعديلات التي رأتها مناسبة.

عرضت مسودة المشروع المعدلة على مجلس معايير المحاسبة والمراجعة في اجتماعه رقم (٢٦) المنعقد في الفترة من ١٥-١٦ شوال ١٤٢٤هـ = ٩-١٠ ديسمبر ٢٠٠٣م في مملكة البحرين. أدخل مجلس المعايير تعديلات على مسودة مشروع المعيار وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقي ما يبدو لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

عقدت لجنة معايير المحاسبة اجتماعها رقم (٤٠) بتاريخ ٢٨ شوال ١٤٢٤هـ = ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣م واجتماعها رقم (٤١) بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٤٢٤هـ = ١٠ فبراير ٢٠٠٤م للتداول في الملاحظات التي أبدت حول مسودة مشروع المعيار، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة في ضوء المناقشات التي دارت في جلسة الاستماع واجتماع مجلس المعايير.

عقد مجلس معايير المحاسبة والمراجعة اجتماعه رقم (٢٧) في مملكة البحرين بتاريخ ٢٠ و ٢١ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ = ٨ و ٩ يونيو ٢٠٠٤م. واعتمد فيه هذا المعيار.



## مُلْحَقُ (ب)

### الأحكام الفقهية لمعيار التقرير عن القطاعات

إن مبدأ إعداد المؤسسات التقارير عن أنشطتها المختلفة لتحقيق الأهداف المشار إليها في تقديم المعيار يستند إلى إيجاد آلية لمستخدمي القوائم المالية التي تعدها المؤسسات لتمكينهم من الإطلاع على مسار تلك الأنشطة، وهو مطلب أساسي بسبب طبيعة العلاقات التعاقدية لدى المؤسسات، بخلاف العلاقات لدى البنوك التقليدية المنحصرة في الإقراض والاقتراض دون الربط بنتائج استخدام الأموال وتوظيفها، أما في المؤسسات فإن العلاقات كما يأتي:

- إذا كانت العلاقة المضاربة، فإن من حق رب المال المراقبة والمحاسبة والتأكد من مراعاة القيود والشروط إن وجدت، وهذا بما لا يتعارض مع مبدأ عدم تدخل رب المال في عمل المضارب.
- وإذا كانت العلاقة الوكالة، فللموكل حق مؤكد في تتبع ما يترتب على تفويضه للوكيل في عملية الاستثمار، لا سيما أن الوكيل غالباً لا تتأثر أجرته بنتائج الاستثمار وهكذا... بل إن الحاجة للإطلاع على أنواع المنتجات والخدمات وظروفها مما يهم أصحاب حقوق الملكية بغرض التعرف إلى أداء الإدارة.

أما من حيث محتوى التقارير، فإن ما جاء في المعيار من شروط يجب أن

تتوافر فيها، وحالات فصلها أو دمجها هو لتحقيق البيان المفيد، استنادًا إلى أن من يقر بأمر يلزمه البيان على النحو الذي يحقق الاستفادة من إقراره، والتقارير فيها معنى (الإقرار) بالإضافة للإخبار عن الوقائع والأعمال؛ لأن الجهة التي تصدر التقارير قد تخبر بما يترتب عليه التزامات وحقوق للغير، فلذا وجب أن يكون الإخبار صادقًا والبيان كافيًا.





## مُلْحَق (ج)

### دواعي الحاجة إلى المعيار

لقد تم تأسيس المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة) بغرض مساعدة المستثمرين على استثمار أموالهم بطريقة تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وعلى اختيارهم مؤسسة مالية إسلامية دون أخرى لاستثمار أموالهم فيها أو التعامل معها دون غيرها، فهذا يعتمد على التحليل الذي يقوم به المستخدمون للقوائم المالية وعلى تقييمهم لبياناتها المالية، وبهذا فإنهم يضعون ثقتهم في قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى معين من رأس المال يكفي لطمأنة المستثمرين والمودعين على أموالهم ويعتمدون كذلك على ثقتهم بإمكانية المؤسسة تحقيق عوائد على رأس المال وعلى أموال المودعين والمستثمرين بشكل يتناسب مع المخاطر ومستواها. إن التقرير عن القطاعات يتيح هذه الوسيلة التي لا غنى عنها لتقييم وتحليل أعمال المؤسسة وتصنيفها للمؤسسة؛ وذلك لأن هذا يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم وتحليل مختلف العوامل التي تساهم في تحقيق عوائد المؤسسة وفي المخاطر الكامنة في الاستثمار. والسبب هو أن المعلومات المجزأة توضح عناصر القوة والضعف التي تحيط بمختلف جوانب عمليات المؤسسة وزيادة مستوى الشفافية وبالتالي تساعد مستخدمي القوائم المالية في المقارنة بين أداء المؤسسات المالية الإسلامية، ثم اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بناء على ذلك.

إن دواعي الحاجة إلى إعداد هذا المعيار تنطلق من الملاحظات التالية التي وردت إلينا نتيجة إجراء مسح واستبيان للمؤسسات المالية الإسلامية:

١- أن هيكل المؤسسة المالية الإسلامية يشبه إلى حد كبير هيكل البنك الشامل الذي يمارس نشاطات الاستثمار والمعاملات المصرفية بالتجزئة. لهذا فإن المؤسسة المالية الإسلامية تتعرض لأنواع مختلفة من المخاطر وتحقق معدلات مختلفة من العوائد ولديها أنماط مختلفة من الاحتياجات الرأسمالية مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية. وفي الوقت الحاضر، لا توجد كثير من الأسس والمعايير المتوافرة التي من شأنها مساعدة مستخدمي القوائم المالية على إجراء عملية المقارنة. ونتيجة لذلك فإن انعدام المقارنة يضع المؤسسة في بعض الأحيان في موقف غير تفضيلي. على سبيل المثال بالنسبة للتكاليف الأكبر من رأس المال؛ حيث إن المؤسسات الخارجية مثل وكالات التصنيف حيث إنها غير قادرة على اتخاذ قرار أو إجراء مقارنة.

ولهذا فإن توافر بيانات ومعلومات مجزأة يمكن أن يساعد في التغلب على هذه النقطة والوضع التفضيلي الذي تعاني منه المؤسسات المالية الإسلامية.

٢- إن تحسن الإفصاح عن القطاعات يساعد كذلك على ضمان تخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة، وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للمؤسسات التي لا تتعرض لمخاطر كبيرة.

- ٣- إن المعايير السائدة الخاصة بتقارير القطاعات تنطبق بشكل عام على المؤسسات التي يتم تداول أوراق ديونها، أو أسهم رأس مالها في البورصات. ونظرًا إلى أن العديد من المؤسسات المالية الإسلامية لا تندرج تحت هذه الفئة، فإن مستخدمي القوائم المالية لا يستطيعون إجراء مقارنات حول أداء المؤسسات المالية الإسلامية.
- ٤- بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المعايير تسمح بوجود فروقات في الطريقة المستخدمة لتعريف القطاعات التي يمكن تقديم تقارير بشأنها، وهو ما يؤدي إلى الاعتماد الكلي على القرار الحكمي. وبالتالي فإن بعض المؤسسات تكون قد قدمت معلومات ذات صلة بالموضوع ولكنها ليست قابلة للمقارنة أو بالعكس. ولا يمكن التقليل من أهمية الصلة بالموضوع مقابل المقارنة، وعلى من يقومون بتدبير رؤوس الأموال وتخصيصها للحصول على أقصى العوائد؛ ولهذا فإنهم بحاجة إلى بيانات أكثر موضوعية (ذات صلة بالموضوع) في حين يحتاج من يتولى مسألة إدارة موارد المؤسسة إلى بيانات ملموسة ومتبينة.



## مُلْحَق ( د )

### أسس الأحكام التي توصل إليها المعيار

ناقشت لجنة معايير المحاسبة (اللجنة) في اجتماعاتها البدائل المقترحة عند اختيار المعالجات المحاسبية للتقرير عن القطاعات الواردة في الدراسة الأولية. وأوصت اللجنة بالأخذ بالبدائل التي وجدت أنها أكثر ملاءمة في تحقيق ما جاء في بيان المحاسبة المالية رقم (١) بشأن أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (بيان الأهداف) وبيان المحاسبة المالية رقم (٢) بشأن مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (بيان المفاهيم).

#### القطاعات التشغيلية:

إن الطريقة التي تم اختيارها في تحديد نوعية المعلومات التي يجب التقرير عنها هي الطريقة «الإدارية» التي تعتمد على طريقة الإدارة في تنظيم القطاعات في المؤسسة واتخاذ القرارات التشغيلية وتقييم الأداء.

بناء عليه، فإن القطاعات تظهر وتتجلى بصفاتها جزءاً من هيكل المؤسسة الداخلي، وعلى مُعدّي القوائم المالية توفير المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبشكل يزيد المنفعة ويقلل التكلفة. والطريقة الإدارية هذه تسهل توافق

وتماسك معلومات المؤسسة في تقاريرها السنوية، وإصداراتها المختلفة وستوفر أساساً ملائماً لتوفير معلومات حول القطاعات يساعد المؤسسة في تقاريرها الداخلية والخارجية.

### القطاعات التي تستوجب التقرير عنها:

قررت اللجنة اختيار البديل الذي يبين بالتساوي التقرير عن قطاعي الأعمال والجغرافي حيث سيسهم في تعزيز المقارنة بين المؤسسات. وقد افترض في المعيار أن التقارير المالية الداخلية للمنتجات والخدمات سوف تعتمد على قطاعي الأعمال والجغرافي، وأن هذه المعلومات تعتبر الأساس في تحديد القطاعات لغرض التقرير عنها.

### الصفات الكمية:

إن الطريقة الإدارية البحتة في التقرير حول القطاعات قد تتطلب من المؤسسة التقرير عن جميع المعلومات التي تم مراجعتها من قبل متخذي القرارات التشغيلية (أعضاء مجلس الإدارة أو التنفيذيين) عند اتخاذهم القرارات حول توزيع الموارد، و تقييم أداء المؤسسة، وهذا ينطوي على الإفصاح عن معلومات وتفاصيل كثيرة. لهذا قررت اللجنة أن إضافة الصفات الكمية تعتبر طريقة عملية لبيان هذا، وفي نفس الوقت يؤكد على عرض الحد الأدنى من المعلومات حول القطاعات.



## مُلْحَقُ ( هـ )

### التعريفات

#### بند غير اعتيادي:

بنود الدخل أو المصروفات التي تنشأ عن أحداث أو معاملات يمكن تمييزها بوضوح عن الأنشطة العادية للمؤسسة، وبالتالي لا يتوقع لها أن تحدث مرة أخرى بشكل متكرر أو منتظم.

#### الإيراد من العملاء الخارجيين:

هو الإيراد الذي ينجم من تلك العمليات غير العمليات الداخلية للمؤسسة.

